الحدود النحوية
مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب

د. علي أحمد الكبيسي
مدرس بقسم اللغة العربية ـ جامعة قطر

يهدف التحليل النحوي إلى الكشف عن الوظيفة التي تؤديها الكلمة في الكلام أي إلى التعرف على المعنى النحوي لها فيه، ويجد كثير من المتعلمين صعوبة في الوصول إلى ذلك المعنى الوظيفي لأنهم لا يهتمون بالقرائن المبثوثة في السياق الموصلة إلى ذلك المعنى الوظيفي أو يهتمون بواحدة ويهملون الأخر ، في حين أن المعنى الوظيفي لا يكتمل إلا بمجموعة من القرائن (السمات) التي إذا توفرت في كلمة ما هيأتها لأدائه .

لقد أشار النحاة إلى أن الإعراب في الأسماء موضوع بإزاء معان يدل عليها ، ولا تكون هذه المعاني إلا فيها ، أي أن الاسم ـ لا الفعل ولا الحرف ـ ينفرد بأدائه المعاني الوظيفية النحوية في التراكيب ، من هنا برزت فكرة هذا البحث إذ قامت على أنه إذا كان للاسم وظيفة في الجملة فهل نجد في حدود الوظائف ما يعين على الكشف عنها والوصول إليها ؟ إذا كان «المبتدأ» ـ مثلاً ـ وظيفة للاسم فهل نجد في حده ما يعيننا على الوصول إليه وتحديده .

يتناول هذا البحث دراسة حدود الوظائف النحوية الأساسية والمكملة والتوابع في محاولة للكشف عن القرائن اللفظية والمعنوية التي يتضمنها كل حد ، وقد استعان في ذلك بنظرية د. تمام حسان في القرائن النحوية وتضافرها من أجل تحديد المعنى النحوي الوظيفي[1] .

يتضمن هذا البحث تحليلا لحدود الوظائف النحوية مقسمة حسب حالاتها الإعرابية (المرفوعات ـ المنصوبات ـ المجرورات ـ التوابع) ويقدم في النهاية نظرة عامة تناولت دور تلك القرائن في التمييز بين تلك الوظائف .

---

(١) انظر القرائن النحوية بحث بمجلة اللسان العربي ، المجلد ١١ ، ج ١ ، واللغة العربية معناها ومبناها . ولم يأخذ البحث بقرينة العلامة الإعرابية بل أخرج الأحكام الإعرابية من الحدود لأن المقصود الأول من الحد معرفة ماهية المحدود ثم يأتي بعد ذلك الحكم عليه .

حدود الوظائف النحوية

الفاعل :

قيل في حده : هو «المسند إليه فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الأصلي ، أو ما يقوم مقامه[1]» . يوضح هذا الحد القرائن الموصلة إلى تحديد الفاعل وهي :

١ ـ المسند إليه . (إسناد)

٢ ـ تمام الفعل . (بنية)

٣ ـ تقدم الفعل أو شبهه . (رتبة)

٤ ـ خلو الفعل من الإضمار مع تقدمه . (بنية)

٥ ـ بقاء الفعل على صيغته الأصلية . (بنية)

وهذه القرائن يمكن توزيعها على نوعين :

(أ) قرائن في الفعل وهي :

ـ أن يكون تاما تمييزا له من الناقص فلا يسمى مرفوعه فاعلا إلا على سبيل التوسع [2]

ـ أن يكون متقدماً ، وهذه رتبة لازمة ، وبها يتميز الفاعل من المبتدإ .

ـ أن يخلو من الضمير مع تقدمه ، وهذه قرينة تميزه من المبتدإ الذي قُدم خبره المتضمن ضميره نحو : قائمٌ زيدٌ ، نجحوا الطلابُ .

ـ أن يبقى على صيغته الأصلية ، فيكون هذا دليلا على وجود الفاعل في التركيب نفسه بخلاف ما إذا حدث تغيير في البنية فهذا دليل على حذف الفاعل .

(ب) قرائن في الفاعل :

وتتمثل في كونه مسندا إليه ، ولا يكون ذلك إلا اسما أو ما يقوم مقامه ، وأن يكون المسندُ الفعلَ أو شبهَه بقرائنه المذكورة .

وبهذه القرائن مجتمعة يتحدد الفاعل فيعطى حكما إعرابيا لضبط آخره وهو الرفع بالعلامات الموضوعة لذلك . والفعل أهم ما يوصِل إلى الفاعل ، فمتى وجدنا فعلاً في التركيب نظرنا في خصائص بنيته فإن وجدناه تاما ، خالياً من الإضمار ، باقيا على أصله فلابد أن يكون له فاعل بعده في التركيب نفسه وعلينا أن نبحث عن اسم يكون مسندا إليه ذلك الفعل ، فيكون هو الفاعل .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٦ ، التسهيل ٧٥ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١١١ ب .

قال الشاعر :

مَضَى عهد الإستبدادِ واندَكّ صرحُه ووَلّت أفاعِيه وماتت عقاربُه

لتحديد الفاعل في البيت السابق علينا أن نبحث عن الأفعال وننظر في صفاتها . الأفعال هي (مضى ، اندك ، وَلّت ، ماتت) وهي كلها مستوفية لما ذكرناه من (التمام ، التقدم مع الخلو من الإضمار ، البقاء على الأصل) وعليه فمع كل منها فاعل نتعرف عليه بأمرين : أنه اسم مسند إليه .

ما الذي مضى ؟	عهـدُ . . .
ما الذي اندك ؟	صرحُه
ما التي ولت ؟	أفاعيه
ما التي ماتت ؟	عقاربُه

وسبب الاعتماد على الفعل بخصائصه المذكورة في تحديد الفاعل أن وقوع الاسم مسنداً إليه لا يوجب له الفاعلية ، بل قد تكون له وظائف أخرى (نائب فاعل ، مبتدأ ، اسم كان ، اسم كاد ، اسم الأحرف المشبهة بليس) . ومن هنا لا يصح الاقتصار على قرينة الإسناد في تحديد الفاعل بل يجب أن تتضافر معها قرائن أخرى حتى يتميز الفاعل من غيره مما يكون مسندا إليه ، وسبيلنا إلى ذلك قرائن في الفعل :

فتقدمه خاليا من الإضمار يخرج المبتدأ .
وتمامه يخرج أسماء الأفعال الناقصة وأسماء الأحرف المشبهة بليس .
وبقاؤه على صيغته الأصلية يخرج نائب الفاعل .
وبهذه القيود في المسند لا يكون المسند إليه إلا الفاعل .

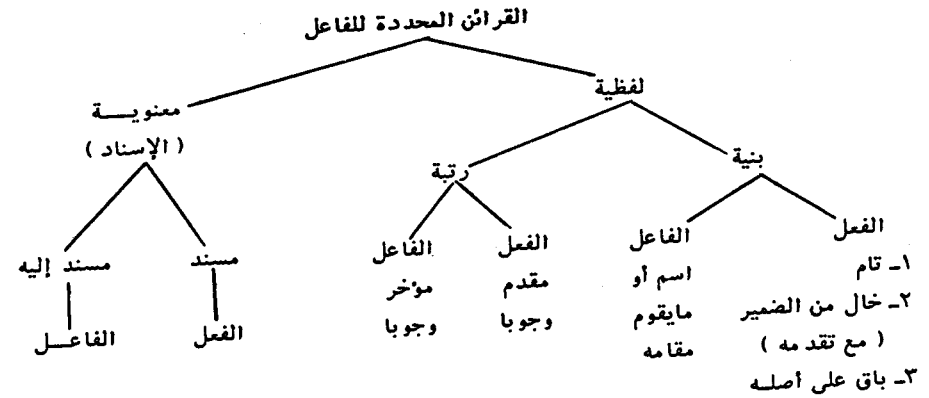

نائبالفاعل :

اختلف النحـاة في تسميـة هذه الوظيفة النحوية ، فمنهم من سمّاها «مفعول ما لم يسم فاعله»[1] وهم أكثر المتقدمين ، ومنهم من سمّاها «نائب الفاعل»[2] وهم المتأخرون ، قال أبو حيان : «لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله»[3] . وقد فضّل ابن هشام ترجمة ابن مالك وقال : إنها أنسب لأن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره ، ولأنها تخرج المنصوب في نحو «أُعطِي زيدٌ درهما» وإن كان مفعولا لما لم يسم فاعله»[4] .

ومن النحاة[5] من أدخله في باب الفاعل ولم يخصص له بابا مستقلا في المرفوعات وحجته أنه يجري مجرى الفاعل في أنه مسند إليه فِعلٌ قبله «وليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه»[6] وإذا كان الأمر كذلك فلا فرق بين ضَرَبَ زيدٌ وضُرِبَ زيدٌ في جواز تسمية (زيد) في كل منهما فاعلا لأنه قد أُسنِدَ إليه فعلٌ متقدم عليه[7] .

أما الذين خصوه بباب فقد عرفوه بأنه « كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه وشرطه أن تغير صيغة الفعل[8] » .

ويكشف هذا الحد القرائن المساعدة على تحديد نائب الفاعل في التركيب وهي أنه :

١ ـ مفعول حذف فاعله (أصل معناه)

٢ ـ قائم مقام الفاعل (رتبة ، بنية ، إسناد)

٣ ـ مغيرة من أجله صيغة الفعل (بنية)

وأهم هذه القرائن وأدلها على نائب الفاعل هي تغيير صيغة الفعل ، وهي السمة الحاسمة في تمييز نائب الفاعل من غيره ، أي أنه مفعول أسند إليه فعل مغير عن أصله .

---

(١) الكتاب ١/ ٤١ ، المقتضب ٤/ ٥٠ ، الأصول ١/ ٧٦ ، الجمل ١/ ٧٨ ، المقتصد ١/ ٣٤٥ ، اللمع ١١٧ ، أسرار العربية ٨٨ .

(٢) التوطئة ٢٣٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٣ ، التسهيل ٧٧ ، أوضح المسالك ١/ ١٣٥ .

(٣) شرح التصريح ١/ ٢٨٦ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٠٩ ، شرح الشذور ١٥٩ .

(٥) نسبة الأهدل إلى كثير من البصريين والجرجاني والزمخشري ، الكواكب الدرية ١/ ٧١ ، وانظر شرح الكافية ١/ ٧١ ، المقتصد ١/ ٣٤٦ وشرح المفصل ١/ ٧٤ .

(٦) شرح المفصل ١/ ٧٤ .

(٧) المقتصد ١/ ٣٤٦ .

(٨) شرح الكافية ١/ ٨٣ .

وإذا لم يحدث تغيير في بنية الفعل فلا يجوز الحكم عليه بأنه نائب فاعل[1] .

والمقصود بالمفعول هنا هو المفعول به حقيقة أو حكما لأن المصدر والظرف والمجرور لا يقعن في هذا الموقع إلا بتقدير كونها مفعولات به على السعة «وهذا اتساع لفظي أما المعاني فإنها لا تستحيل أبدا»[2] .

لننظر في الأمثلة الآتية :

١ - «قُضِي الأمرُ»[3] .

٢ - «فإذَا نُفخَ في الصور نفخةٌ واحدةٌ»[4] .

٣ - صِيم رمضانُ .

٤ - «ولما سُقِطَ في أيديهم . . . »[5] .

المتأمل فيها يجد أن لنائب الفاعل صورتين صورة ظاهرة ، وأخرى معنوية مستترة هو في الأولى مشابه للفاعل (بنية ورتبة وإسنادا) أما في الأخرى فهو غير فاعل بل مفعول به أو مصدر أو ظرف أو مجرور بحرف . وقد اعتمد بعض النحاة على الصورة اللفظية الظاهرة فجعلوا نائب الفاعل داخلا مع الفاعل ولم يفردوا له بابا بل سموه «فاعلا» في حين أخذ غيرهم في الاعتبار الصورة المعنوية ومن أجلها فصلوا نائب الفاعل من الفاعل وخصصوا له بابا وألحوا في الحد على ذكر هذه الخاصية تنبيها على الأصل .

مقارنة بين الفاعل ونائب الفاعل :

يتفق الاثنان في كون كل منهما ركنا أساسيا في الجملة الفعلية مسندا إليه، متأخراً عن الفعل ، مرفوعا ويطلبهما فعل تام فارغ .

ويبقى الفصل بينهما ببنية الفعل فإن كان باقيا على أصله فالمسند إليه فاعل ، وإن غيرت صيغته فالمسند إليه نائب فاعل . يتضح هذا من الجدول التالي :

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ١٢١ ب .

(٢) شرح اللمع ١/ ٤٦ .

(٣) يوسف ٤١ .

(٤) الحاقة ١٣ .

(٥) الأعراف ١٤٩ .

القرينة / الوظيفة	الفاعـــل	نائب الفاعـــل
السمات المشتركة	مسند إليه (اسم أو ما يقوم مقامه) متأخر عن الفعل التام الخالي من الإضمار	مسند إليه (اسم أو ما يقوم مقامه) متأخر عن الفعل التام الخالي من الإضمار
السمات الفاصلة	(١) فعله باق على صيغته (٢) فعله متصرف أو جامد	(١) فعله محول عن صيغته الأصلية (٢) فعله متصرف .

المبتـــدأ :

قيل في تعريفه : إنه «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر»[١] .

يكشف هذا الحد سمات المبتدإ وهي :

١ ـ الاسمية (اسم أو صفة) (بنية)

٢ ـ التجرد من العوامل (بنية)

٣ ـ طرف أساسي في الإسناد (مسند إليه أو مسند) (إسناد)

٤ ـ الافتقار إلى جزء يتم به الكلام (وهو الخبر) (تضام)

وتعد قرينة «التجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة» سمة حاسمة في تمييز المبتدإ من غيره فليس هناك اسم مسند أو مسند إليه مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة إلا وهو مبتدأ .

أما « اسمية » المبتدأ فتظهر في صورتين :

(أ) اسم غير مؤول بالفعل .

(ب) اسم مشتق (صفة) بمعنى الفعل .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٨٥ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٠ ، أوضح المسالك ١/ ١٨٤ .

التوابـــع

التابـــع :

لم يحده جمهور النحويين لأنه محصور بالعد[1] .
وقيل في حده : «كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة»[2] .
وقيل : هو «المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر» [3] .

يؤخذ من هذين الحدين أن التابع :

١ ـ ثـان	(تضام ، رتبة)
٢ ـ بإعراب سابقه	(مطابقة ، رتبة)
٣ ـ من جهة واحدة	(مطابقة)
٤ ـ غير خبر	(معنى)

أهم سمات التابع أنه مقترن دائمًا بسابق له يسمى اصطلاحا «المتبوع» ، ولا يمكن أن يوجد تابع بلا متبوع ، ويتميز التابع أيضاً بأنه موافق لمتبوعه في الحالة الإعرابية بحيث يتغير إعرابه بتغير إعراب المتبوع ، وهو مع هذه الموافقة غير خبر .

وتبعية التابع للمتبوع على صور[4] تحدد أنواعه : بواسطة حرف فهو «عطف النسق أو بلا واسطة : على نية تكرار العامل فهو «البدل» ، أو ليس على نية تكرار العامل : بألفاظ محصورة فهو «التوكيد» ، أو بغير ألفاظ محصورة ؛ مشتق فهو النعت، أو جامد فهو «عطف البيان» . وفيما يلي تخطيط لما سبق :

---

(١) التذييل ٤/ ١٠١ أ ، الهمع ٥/ ١٦٥ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٢٩٨ .
(٣) توضيح المقاصد ٣/ ١٣٠ .
(٤) التذييل ٤/ ١٠١ ب ، شرح التصريح ٢/ ١٠٨ ، الهمع ٥/ ١٦٥ .

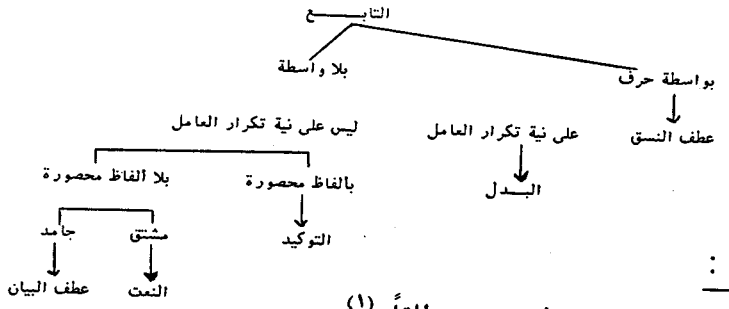

النعـــت :

« تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً »[1] .

وقيل : « التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا »[2] .

وقيل : « التابع الموضح لمتبوعه والمخصص له بكونه دالا على معنى في المتبوع أو متعلقه»[3] .

أهم سمات النعت أنه :

١ ـ تابـــع	(تضام ، رتبة ، مطابقة)
٢ ـ مشتق	(بنية)
٣ ـ يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه	(معنى)
٤ ـ مطلقا (بلا قيد)	(معنى)
٥ ـ لتوضيحه أو تخصيصه	(معنى)

الوظيفة الأساسية للنعت أن يوضح متبوعه ويخصصه[4] ببيان معنى فيه أو في متعلقه وهذا البيان إنما يكون باسم مشتق أو مؤول به لأن الجامد لا دلالة له بوضعه على معنى منسوب إلى غيره . ودلالة المشتق تلك مطلقة غير مقيدة بعامل دون آخر . فإذا قلت مثلا : سلمت على رجلٍ عالِم فـ «عالم» خصصت «رجل» بأحد معانيه وهو «العلم»، وهذا المعنى حاصل له مطلقاً نحو هذا رجلٌ عالم ، أكرمت رجلاً عالماً ، فـ (عالم) في كل الحالات تابع أي ملازم لاسم قبله ، مطابق له في إعرابه وتنكيره . ولذا يعرب «نعتا» .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٠١ .

(٢) التسهيل ١٦٧ .

(٣) شرح ابن الناظم ٤٩٠ .

(٤) إذا استغنى المتبوع عن التوضيح أو التخصيص جاء النعت لأغراض أخرى كالمدح والذم والترحم والتوكيد والإبهام والتعميم والتفصيل . راجع شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/ ٧٤٧ ، شرح ابن الناظم ٤٩١ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٣٣ .

بهذه السمات (المعنى ـ البنية ـ التضام ـ الرتبة ـ المطابقة) يعرف النعت . ويتميز عن غيره من التوابع بقرينتين أساسيتين هما (المعنى ـ البنية) فليس شيء من التوابع يدل على معنى في متبوعه إلا النعت ، ولا تابعَ مقصودَ بالاشتقاق إلا هو .

التوكيـــد :

التـوكيد على قسمين : معنوي ولفظي . وقد ذهب بعض النحاة إلى جمعهما في تعريف واحد ، في حين ذهب آخرون إلى حد كل منهما على حدة .

قال ابن الحاجب في حده : « تابع يقرر أمر متبوعه في النسبة والشمول» [1] .
وقال ابن مالك : « تابع يعتضد به كون المتبوع على ظاهره »[1] .
فهذان الحدان يعمان التوكيد بنوعيه .

وقيل المعنوي هو : « التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص»[2]
واللفظي هو : « إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى»[3] .

يفهم من هذه الحدود أن سمات التوكيد هي :

١ ـ تابـــع	(تضام ، رتبة ، مطابقة)
٢ ـ يُمَكّن معنى متبوعـه	(معنى)
٣ ـ بإعادة اللفظ أو بمرادفه	(بنية)

المعنى والبنية والتبعية قرائن مهمة في التعرف على التوكيد ، ذلك أن المتكلم يظن أحيانا أن السامع غافل عنه ، أو يظن به الغلط ، أو استعمال المجاز[4] ، ولذا يورد المتكلم في كلامه ما يدفع به تلك الأمور عنه ، فيعلم السامع أن اللفظ على ظاهره ويتمكن معناه في نفسه .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٢٨ . وانظر شرح شذور الذهب ٤٢٨ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٩ .
(٣) التسهيل ١٦٤ ، ١٦٦ . وانظر شرح ابن الناظم ٥٠١ ، ٥٠٩ .
(٤) شرح الكافية ١/ ٣٢٨ .

وسيلة المتكلم إلى ذلك أن يستعمل ألفاظا معلومة عند العرب لا يعدل عنها إلى غيرها ، وهي ألفاظ التوكيد المعنوي[1] ، أو يكرر اللفظ بعينه أو بمرادفه وهذا هو التوكيد اللفظي .

وكل هذه الألفاظ مرتبطة بالمتبوع ، متأخرة عنه ، موافقة له في الحالة الإعرابية .

البدل :

هو «تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه» [2] .
وقيل : « تابع مقصود بالحكم بلا واسطة » [3] .

أهم قرائن البدل أنه :

١ ـ تابع	(تضام ، رتبة ، مطابقة)
٢ ـ مقصود بالحكم	(معنى)
٣ ـ بلا واسطة	(معنى)

التضام والمعنى قرينتان مهمتان في تحديد هذه الوظيفة ، أما التضام فلأن البدل مسبوق بمبدل منه دائمًا ، وأما المعنى فلأن البدل هو المقصود بالحكم دون المبدل منه ، وهذا يعني أن النسبة قد صرفت عن المبدل منه إلى البدل ، وكأن المتكلم حين ذكر المبدل منه ظن أن السامع قد يحمله على ما فيه من عموم أو ما وقع فيه من غلط ، فجاء بلفظ آخر أخص في دلالته وهو مراده حقيقة وهو «البدل» . وبهذا المعنى تميز البدل من النعت والتوكيد وعطف البيان «لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها»[3] .

ومما يميز البدل أيضا أنه يؤدي ذلك المعنى بلا واسطة بينه وبين المبدل منه ، وبهذا خرج عطف النسق والمعطوف ببل في نحو : نجحَ خالدٌ بل سعيدٌ «لأن كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة»[4]

---

(١) وهي النفس ، والعين ، وكل ، وجميع ، وعامة ، وكلا ، وكلتا . الهمع ٥/ ١٩٧ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٣٣٧ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٦ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٩٩ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٣ .

الوظيفة	التعريف	القرائن المميزة	القرائن المساعدة
خبر كان وأخواتها خبر كاد وأخواتها خبر المشبهات بليس	المسند بعد دخولها	(١) مسند (معنى) (٢) بعد دخولها (أداة + تضام)	البنية شروط العمل . . .
اسم إن وأخواتها اسم لا النافية للجنس	المسند إليه بعد دخولها	(١) مسند إليه (معنى) (٢) بعد دخولها (أداة + تضام)	أ ـ البنية (نكرة) ب ـ الرتبة

المجرور بالحرف :

لم يحده النحاة استغناء بما دل عليه من اسمه : اسم مجرور بحرف جر، ولظهور القرينة الدالة عليه وهي حرف الجر .

وأطلق عليه سيبويه[١] والمبرد[٢] وابن الحاجب[٣] لفظ «المضاف إليه» اعتمادا على المعنى اللغوي لأنهم يعدون حروف الجر حروف إضافة بمعنى أنها تضيف أي توصل معاني الأفعال إلى الأسماء المجرورة فهي واسطة بين المضاف وهو الفعل ، وبين المضاف إليه وهو الاسم المجرور بالحرف ، وهذا على خلاف ما هو مشهور عند المتأخرين حيث خصوا «المضاف إليه» بالاسم المجرور بإضافة اسم مثله إليه[٤] .

وأهم القرائن الدالة عليه أنه :

١ ـ اسم (بنية)

٢ ـ مسبوق بحرف جر (رتبة + أداة + تضام) .

وتعد الأداة « حرف الجر » القرينة الحاسمة في تحديده ، إذ لا يكون بعدها إلا الاسم المجرور لفظا ومعنى أو لفظا فقط ، ولذا اعتنى النحاة بها وبوبوا لها في كتبهم وبينوا معانيها .

المضاف إليه :

المشهور بين النحاة أنه وظيفة المجرور بإضافة اسم إليه ، وأطلقه بعضهم على المجرور بالحرف أيضا[٥] ، وليس له حد عند أكثرهم اكتفاء بدلالة لفظه على معناه ، وبما يفصلونه في باب «الإضافة» من تفسيرها وبيان أقسامها .

الإضافة عندهم «اتصال آخر الاسم الأول بأول الاسم الثاني من غير فصل غالبا اتصالا يعقبه جر الثاني لفظا أو محلا»[٦] .

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٩ .

(٢) المقتضب ٤/ ١٣٦ .

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٧٢ .

(٤) السابق ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣ .

(٥) المصادر السابقة ، وشرح الكافية ١/ ٢٧٢ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٢٩ .

وقيل : هي «إسناد اسم إلى ما أُقيم مَقامَ تنوينه أو نونه التالية للإعراب»[1] أو «نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر»[2] .

تؤكد مثل هذه التعريفات أن الإضافة لا تتحقق في مفرد بل في مركب من اسمين ، لكنه غير مفيد لأنه يدل على معنى لا يحسن السكوت عليه .

يتألف المركب الإضافي من اسمين أولهما المضاف والآخر المضاف إليه .

وقد عرّف ابن مالك المضاف بقوله : «هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له»[3] .

وعرّف ابن الحاجب المضاف إليه بقوله : هو « ما ينسب إليه اسم قبله بواسطة حرف جر مراد »[4] .

يؤخذ من هذين الحدين أن قرائن المضاف إليه هي أنه :

١ ـ اسم (حقيقة أو حكما) (بنية)

٢ ـ منسوب إليه اسم قبله (معنى ، بنية ، رتبة ، تضام)

٣ ـ بواسطة حرف جر مراد (معنى)

أول القرائن الموصلة إلى هذه الوظيفة هي «التضام» بين اسمين فالمضاف إليه ملازم دائمًا للمضاف ، يليها المعنى الذي يحدد شكل التضام على أنه نسبة المضاف إلى المضاف إليه بواسطة أداة هي حرف الجر المقدر[5] .

ويتحقق معنى النسبة بقرائن لفظية أهمها : البنية والرتبة .

أما البنية فتتمثل في أن المضاف لا يكون إلا اسما[6] نكرة[7] ، محذوفا منه التنوين أو ما يقوم مقامه غيَر مقترن بأل .

---

(١) شرح اللمحة ٢/ ٢٦٨ .

(٢) الهمع ٤/ ٢٦٤ .

(٣) التسهيل ١٥٥ .

(٤) شرح الوافية ٢٤٨ .

(٥) هذا في الإضافة المعنوية ، أما اللفظية فلا يحسن تقدير حرف الجر فيها . انظر شرح الكافية ١/ ٢٧٢ .

(٦) كشف المشكل في النحو ١/ ٥٨٦ ، وحاشية يس بهامش شرح التصريح ٢/ ٢٤ .

(٧) المقتصد ٢/ ٨٧٢ ، شرح المفصل ٢/ ١٢١ .

وحـذف التنـوين منه قرينة دالة على إرادة معنى الإضافة ، أي الاتصال والنسبة وتوقع المضاف إليه بعده إن لم تقترن به أل ، ذلك أن التنوين أصل في الاسم المعرب ولا يحذف إلا إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف أو معرفة بأل أو مضافا وإذا انتفى الأولان تعين الثالث .

كما يعد اقتران أل بالاسم قرينة مانعة من تنوينه ومن إرادة معنى الإضافة الحقيقية .
والمضاف إليه يكون اسما صريحا نكرة ومعرفة ومصدراً مؤولا وجملة .
وأما الرتبة فتقضي أن يكون المضاف إليه أبداً بعد المضاف بلا فصل غالبا .
بهذه القرائن مجتمعة (التضام والمعنى والبنية والرتبة) يتحدد المضاف إليه .

قرائـن المجـرورات

الوظيفـة	التعريـف	القرائن المميزة	القرائن المساعدة
المجرور بالحرف	اسم مسبوق بحرف جر	١ ـ اسم (بنية) ٢ ـ حرف جر (أداة + تضام)	ـ الرتبة
المضاف إليه	ماينسب إليه اسم قبله بواسطة حرف جر مراد	١ ـ منسوب إليه (معنى) ٢ ـ اسم مثله (تضام)	ـ الرتبة ـ البنية (المضاف اسم بلا تنوين ، المضاف اليه (مفرد ، مصـدر مؤول ، جملة)

القرائن ودورها في التمييز بين الوظائف النحوية

الوظيفة	المعنى الخاص
الفاعل	بيان من فعل الفعل (المسند إليه)
نائب الفاعل	بيان ما يقوم مقام الفاعل
المبتدأ	بيان ما ابتدىء به ليخبر عنه
الخبر	بيان ماحكم به على المبتدأ
اسم كان وأخواتها	بيان المحكوم به على اسمها مقيدا بمعانيها
اسم كاد وأخواتها	
اسم الحروف المشبهة بليس	
خبر إن وأخواتها	بيان المحكوم عليه بخبرها مقيدا بمعانيها
خبر لا النافية للجنس	
المفعول المطلق	توكيد الفعل، بيان نوعه، أو عدد مراته
المفعول به	بيان من وقع عليه فعل الفاعل
المفعول له	بيان سبب وقوع الفعل
المفعول معه	بيان مَن فُعل معه الفعل (مصاحبة الفاعل)
المفعول فيه	بيان زمان أو مكان حدوث الفعل
الحال	بيان هيئة الفاعل أو المفعول
التمييز	تفسير المبهم مفردا أو جملة
المستثنى	مخالفة حكم المستثنى منه
خبر كان وأخواتها	بيان المحكوم به على اسمها، مقيدا بمعانيها
خبر كاد وأخواتها	
خبر الحروف المشبهة بليس	
اسم إن وأخواتها	بيان المحكوم عليه بخبرها مقيدا بمعانيها
اسم لا النافية للجنس	
الاسم المجرور	إيصال معنى الفعل إلى الاسم بواسطة حرف الجر (منسوب إليه معنى الفعل بواسطة حرف الجر)
المضاف إليه	منسوب إليه المضاف
النعت	الدلالة على معنى في متبوعه مطلقا
التوكيد	تقرير أمر المتبوع في النسبة والشمول
البدل	مقصود بالحكم دون متبوعه بلا واسطة
عطف البيان	توضيح المتبوع بما هو أشهر منه
عطف النسق	مقصود بالنسبة مع متبوعه بواسطة حرف معين.

أما الفروق اللفظية فتتمثل فيما تطلبه كل وظيفة من صفات لفظية معينة في الكلمة التي تؤديها من حيث البنية أو الأداة أو الرتبة أو التضام أو المطابقة .

أ ـ البنية :

تشترك الوظائف كلها في جنس البنية وهو «الاسم» لكنها تختلف في نوع البنية الذي يمثلها ، ذلك أن البنية على أنواع : مفردة (اسم صريح) أو مؤولة بالمفرد (مصدر مؤول ـ جملة) أو متعلقة بمفرد (شبه جملة)، وليست الوظائف سواء في قبول هذه الأنواع بل تختلف فيما بينها اختلافا يميز بينها ، بل إن بعض الوظائف تضع قيودا صارمة على البنية فتحصرها في شكل معين (مفرد) ، (مشتق) ، (جامد) ، (نكرة) ، (معرفة) . وتعد هذه القيود قرائن بنيوية تميز بين الوظائف .

وإلى جانب هذه القيود في البنية الخاصة بالوظيفة ، توجد في التراكيب أبنية تساعد في التعرف على الوظيفة النحوية دون أن تؤديها ، فبنية الفعل التام الأصلية قرينة مميزة للفاعل ، وبنية الفعل التام المحولة عن أصلها قرينة على نائب الفاعل ، وبنية الفعل المتعدي قرينة على المفعول به وبنية الفعل الناقص قرينة على اسمه وخبره ، بل إن بنية الفعل توحي أحيانا بمتعلقاته لأنه متعلق بها لفظا أو معنى ، فيكون وجوده قرينة على اسم «قد فُعِل ، أو فُعِل به ، أو فُعِل فيه ، أو فُعِل لأجله ، أو فُعِل معه»[1] .

ب ـ الأداة :

وهي تميز الوظائف التي تؤدى بواسطتها ، فحرف الجر قرينة على الاسم المجرور ، والحروف الناسخة قرينة على اسمها وخبرها ، وواو المعية قرينة على المفعول معه ، وحرف العطف قرينة على المعطوف ، وإلا الاستثنائية قرينة على المستثنى .

ج ـ الرتبة :

لكل وظيفة رتبة تحدد موقع الكلمة التي تؤديها في التركيب ، لكنها تختلف فيما يقتضيه المعنى الوظيفي من حفظ الرتبة أو عدم حفظها .

ويعد حفظ الرتبة قرينة مميزة لبعض الوظائف ، فالفاعل ونائب الفاعل بعد الفعل ، والمفعول معه بعد واو المعية ، والمستثنى بعد إلا ، والمجرور بعد حرف الجر ، والمضاف إليه بعد المضاف والتابع بعد المتبوع ، وأسماء النواسخ لا تتقدم عليها .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٢٤ .

د ـ التضـــام :

تحتـاج كل وظيفة إلى نوع من التضام يحقق المعنى المراد منها لكنها تختلف في خصوصية العنـاصر المتضامة ، ويصبح التضام قرينة مميزة للوظيفة بتحديده التلازم بين العناصر التي بها يكتمل معناها ، كالتلازم بين الفعل ومرفوعه ، والخبر والمبتدإ ، والناسخ واسمه وخبره ، وحرف الجـر ومجـروره ، والمضـاف والمضاف إليه ، والتابع ومتبوعه ، والمستثنى وإلا والمستثنى منه ، والتمييز والمميَّز .

هـ ـ المطابقة :

وهي تميز الوظائف التي تحتاج إلى نوع من المطابقة اللفظية أو المعنوية بين الكلمة التي تؤديها وأحد العناصر في التركيب ، كالذي بين المفعول المطلق وفعله من اشتراك في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط والذي بين المفعول له وفعله من اشتراك في الزمان والفاعل ، وكالمطابقة في الإعراب بين التابع والمتبوع .

هكذا تتميز الوظائف بالمعنى النحوي أولا ثم بقيود في البنية الحاملة لذلك المعنى ثم بما تفرضه من قيود على الرتبة أو التضام أو المطابقة أو الأداة .

ولما كان المعنى النحوي دقيقا وخفيا ، صار من اللازم الاستعانة بما يحمله السياق من قرائن متعلقة بألفاظه ، وأهمها البنية ، فهي المدخل إلى تحديد الوظيفة ، لأن المبنى هو الناقل للمعنى ، ثم تأتي القرائن الأخرى (الرتبة ـ التضام ـ الأداة ـ المطابقة) وتكون قيودها صفات لتلك البنية ، أي أن المعنى النحوي ينقل إلينا في التركيب من خلال بنية ذات سمات محددة . أما الحكم الإعرابي فمتأخر عن معرفة الوظيفة ، لأن المطلوب الأول تحديد وظيفة الكلمة ثم تضبط بما يناسبها من علامات الإعراب .

المصادر والمراجع

١ ـ الأزهري (خالد بن عبد الله ت ٩٠٥ هـ) .
شرح التصريح على التوضيح ـ دار إحياء الكتب العربية . القاهرة ١٣١٢ هـ .
٢ ـ الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد ت ٩٢٩ هـ)
. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ١٩٧٠ م .
٣ ـ ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧ هـ)
أسرار العربية . تحقيق محمد بهجة البيطار . مطبعة الترقي ـ دمشق ١٩٥٧ م .
٤ ـ الأهدل (محمد بن أحمد بن عبد الباري) ت ١٢٩٨ هـ).
الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة . د. ت .
٥ ـ ابن برهان (أبو القاسم عبد الواحد بن علي ت ٤٥٦ هـ)
شرح اللّمع . جزآن . تحقيق د. فائز فارس . المجلس الوطني للثقافة ـ الكويت ـ ١٩٨٤ م .
٦ ـ البغدادي (عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣ هـ)
خزانة الأدب . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة .
٧ ـ تمام حسان (دكتور)
ـ القرائن النحوية بحث منشور بمجلة اللسان العربي مج ١١ ج ١ ـ الرباط ـ ١٩٧٤ م .
ـ اللغة العربية معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة ـ القاهرة ـ ١٩٧٣ م .
٨ ـ الجامي (نور الدين عبد الرحمن ت ٨٩٨ هـ)
الفوائد الضيائية . تحقيق د. أسامة الرفاعي . مطبعة وزارة الأوقاف ـ العراق ـ ١٩٨٣م .
٩ ـ الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ت ٤٧١ هـ)
المقتصد في شرح الإيضاح . تحقيق د. كاظم المرجان . وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق ١٩٨٢م .
١٠ ـ ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢ هـ)
اللمع في العربية . تحقيق د. حسين محمد شرف ـ عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٧٩ .
١١ ـ ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦ هـ)
ـ الإيضاح في شرح المفصل . تحقيق د. موسى بناي العليلي . مطبعة العاني . بغداد ـ ١٩٨٣ م .
ـ الأمالي النحوية . تحقيق هادي حسن حمود . دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٨٥م .
ـ شرح الوافية . تحقيق د. موسى العليلي . مطبعة النجف الأشرف . العراق ١٩٨٠م .
١٢ ـ الحيدرة (علي بن سليمان ت ٥٩٩ هـ)
كشف المشكل في النحو . تحقيق د. هادي مطر . مطبعة الإرشاد . بغداد ١٩٨٤ م .
١٣ ـ أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف ت ٧٥٤ هـ)
التذييل والتكميل في شرح التسهيل . مصورة بمكتبتي عن مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٠١٦ هـ ، ٦٢ نحو .
١٤ ـ الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ت ٦٨٦ هـ)
شرح الكافية . دار الكتب العلمية . بيروت ١٩٨٢ م .
١٥ ـ الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ت ٣٣٧ هـ)
الجمل تحقيق د. علي الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٩٨٤م .
١٦ ـ الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ)

عطف البيان :

« تابع غير صفة يوضح متبوعه »[1] .

وقيل : «جريان اسمٍ جامدٍ معرفةٍ على اسم دونه في الشهرة أو مثله يبينه كما يبينه النعت ولا يشترط فيه أن يكون مشتقا ولا في حكمه ، وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام إذا جرت على الكُنى وفي الألقاب إذا جرت على الكُنى»[2] .

وقيل : التابع الموضح والمخصص متبوعه غير مقصود بالنسبة ولا مشتقا ولا مؤولا بمشتق»[3] .

أهم قرائن هذه الوظيفة :

١ ـ تابع	(تضام ، رتبة ، مطابقة)
٢ ـ غير صفة (اسم جامد معرفة)	(بنية)
٣ ـ يوضح متبوعه	(معنى)

تتضافر هذه القرائن لتوصل إلى «عطف البيان» ذلك أنّ الغرض هنا إيضاح المتبوع وإزالة الاشتراك الواقع فيه باستعمال اسم جامد معرفة بعده أشهر منه . قال ابن السراج : «وإنما سمي عطف بيان ولم يقل إنه نعت لأنه اسم غير مشتق من فعل ولا هو تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتا وسموه عطف بيان لأنه للبيان جيء به ، وهو مفرق بين الاسم الذي يجرى عليه وبين ما له مثل اسمه[4]» . ومن هنا نزله الزمخشري من متبوعه «منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها»[5] أي أنه أشهر من متبوعه عرفا واستعمالا .

وللبنية دور مهم في تحديد «عطف البيان » لأنه لا يكون إلا بالأسماء الجامدة ، المعرفة ، الظاهرة (عند البصريين)، وأكثر استعماله أن يكون علما ومتبوعه كنية نحو : قام أبو حَفْصٍ عُمَرُ ، أو يكون لقبا ومتبوعه كنية نحو : قام أبو حَفصٍ قُفَّةُ ، أو يكون لقبا ومتبوعه علم مضاف نحو : قام عبد الله قُفَّةُ[6] .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٤٣ .

(٢) المقرب ٢/ ٢٤٨ .

(٣) شرح ابن الناظم ٥١٤ .

(٤) الأصول ٢/ ٤٥ .

(٥) المفصل ١٢٢ . وانظر شرح المفصل ٣/ ٧١ .

(٦) إصلاح الخلل ٦٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٧ ، المقرب ١/ ٢٤٨ .

وأكثر ما يلتبس عطف البيان بالبدل حتى قال الرضي : « وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل . . »[1] . يفهم من هذا أنه لا توجد قرائن فارقة بينهما لا لفظا ولا معنى .

وقال غيره : « كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل »[2] ، ومعنى هذا اختفاء القرائن اللفظية الفارقة بينهما ولم يبق سوى المعنى وهو أمر يصعب على المخاطب إدراكه من غير تصريح المتكلم به .

ومع هذا التداخل بين الوظيفتين أشار النحاة إلى وجود فرق جوهري بينهما وهو «أن عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم الأول ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول»[3] أي أن عطف البيان ليس مقصوداً أن يحل محل متبوعه بل هو مبين وموضح له ، أما البدل فعلى تقدير أن يحل محل المبدل منه أو على نية تكرار العامل فالكلام مع عطف البيان جملة واحدة ، أما مع البدل فجملتان[4] . ومن هنا قالوا : متى امتنع أن يحل التابع محل المتبوع فالتابع عطف بيان ولا يجوز البدل، وإذا لم يمتنع فالوجهان جائزان كما في نحو جاءني زيدٌ أخوك .

ينفرد عطف البيان في مثل[5] : يا زيدُ الحارثُ ، فـ «الحارث» عطف بيان وليس بدلا لأنه لو حل محل المنادى لاقترن حرف النداء بما فيه أل وهو غير جائز .

وينفرد أيضاً في نحو : يا أخانا زيدا ، إذ لا يصح كون «زيدا» بدلا ، لأنه إذا حل محل المنادى صار مبنيا على الضم لأنه علم مفرد .

وينفرد أيضا في نحو قول المرار الفقعسي :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ تَرقُبه وُقوعا[6] .

فبشر عطف بيان لـ (البكري) ، ولا يجوز كونه بدلا إذ يلزم منه إضافة الصفة المفردة المعرفة

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٣٧ .

(٢) شرح القطر ٢٩٨ .

(٣) الأصول ٢/ ٤٦ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٧٢ ، المغني ٥٩٧ .

(٥) الأصول ٢/ ٤٦ ، إصلاح الخلل ٦٨ ، شرح الشذور ٤٣٦ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٥٠ .

(٦) من الوافر ، للمرار الفقعسي في الكتاب ١/ ١٨٢ ، والمفصل ١٢٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٧٣ ، والخزانة ٤/ ٢٨٤ ، ٥/ ١٨٣ ، ٢٢٥ وبلا نسبة في الأصول ١/ ١٣٥ ، شرح الشذور ٤٣٦ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٥١ .

بأل إلى اسم مجرد منها وهو غير جائز نحو (أنا ابنُ التاركِ بِشرٍ) .

قال ابن السيد البطليوسي : ومن أجل هذه المواضع احتيج إلى عطف البيان[1] .

عطف النسق :

«تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة[2]» .

يوضح هذا الحد أهم سمات المعطوف عطف النسق وهي أنه :

١ - تابـع (تضام ، رتبة ، مطابقة)

٢ - مقصود بالنسبة مع متبوعه (معنى)

٣ - يتوسط بينهما أحد (حروف العطف) ، (أداة)

التبعية والأداة قرينتان واضحتان في تحديد هذه الوظيفة النحوية ، فالتبعية تميزه عن غيره من الوظائف ، والأداة تميزه من التوابع .

---

(١) إصلاح الخلل ٦٧ ، ٦٨ .

انظر : الهمع ٥/ ١٩٣ - ١٩٦ . المغني ٥٩٣

(٢) الايضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٤ ، شرح الكافية ١/ ٣١٨ ، شرح ابن الناظم ٥١٩ ، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٣ .

الوظيفـة	التعريـــــف	القرائن المميزة
النعـت	تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقـا	١ ـ التبعية (تضام، رتبة، مطابقة) ٢ ـ البنية (مشتق) ٣ ـ المعنى (الدلالة على معنى المتبوع)
التوكيد	تابع يقرر أمر متبوعه في النسبة والشمول	١ ـ التبعية ٢ ـ المعنى (تقرير المتبوع) ٣ ـ البنية (ألفاظ مخصوصة ـ أو إعادة اللفظ نفسـه)
البـدل	تابع مقصود بالحكم بلا واسطة	١ ـ التبعية ٢ ـ البنية (الجمود) ٣ ـ المعنى (مقصود بالحكم بلا واسطة).
عطف البيان	تابع غير صفة يوضح متبوعه	١ ـ التبعية ٢ ـ البنية (اسم معرفة جامد) ٣ ـ المعنى (توضيح المتبوع)
عطف النسق	تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه حرف عطف	١ ـ التبعية ٢ ـ الأداة (حرف عطف) ٣ ـ المعنى (مقصود بالنسبة مع متبوعه).

القرائن ودورها في التمييز بين الوظائف النحوية

اتضـح من التحليـل السابق للحدود أهميتها الكبرى في الكشف عن ماهية الوظيفة النحوية وتمييزها من غيرها بما تتضمنه من سمات عامة مشتركة وأخرى خاصة بالمحدود ، وأن لكل وظيفة نحوية مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية تعين على الوصول إليها في التركيب . ويأتي الآن السؤال عن التمييز بين الوظائف كيف يحدث ؟

يتم التمييز بينها من جهتين : المعنى واللفظ .

الفروق المعنوية تكمن في المعاني الخاصة ، فلكل وظيفة نحوية معنى خاص بها لا يشاركها فيه غيرها ، وهو السمة الفاصلة (القيمة الخلافية) بينها وبين غيرها من الوظائف ، أي أن لقرينة المعنى النحوي الوظيفي دورا مهما جدا في تمييز الوظيفة وتحديدها ، وفيما يلي جدول بأهم الوظائف ومعانيها الأساسية :

الوظيفـــة	التعريـــــــف	القرائــن المميـزة	القرائن المساعدة
خبر كان وأخواتها خبر كاد وأخواتها خبر المشبهات بليس	المسند بعد دخولها	(١) مسند (معنى) (٢) بعد دخولها (أداة + تضام)	البنية شـروط العمل . . .
اسم إن وأخواتها اسم لا النافية للجنس	المسند إليه بعد دخولها	(١) مسند إليه (معنى) (٢) بعد دخولها (أداة + تضام)	أ ـ البنية (نكرة) ب ـ الرتبة

المجرور بالحرف :

لم يحده النحاة استغناء بما دل عليه من اسمه : اسم مجرور بحرف جر، ولظهور القرينة الدالة عليه وهي حرف الجر .

وأطلق عليه سيبويه[١] والمبرد[٢] وابن الحاجب[٣] لفظ «المضاف إليه» اعتمادا على المعنى اللغوي لأنهم يعدون حروف الجر حروف إضافة بمعنى أنها تضيف أي توصل معاني الأفعال إلى الأسماء المجرورة فهي واسطة بين المضاف وهو الفعل ، وبين المضاف إليه وهو الاسم المجرور بالحرف ، وهذا على خلاف ما هو مشهور عند المتأخرين حيث خصوا «المضاف إليه» بالاسم المجرور بإضافة اسم مثله إليه[٤] .

وأهم القرائن الدالة عليه أنه :

١ ـ اسم (بنية)

٢ ـ مسبوق بحرف جر (رتبة + أداة + تضام) .

وتعد الأداة « حرف الجر » القرينة الحاسمة في تحديده ، إذ لا يكون بعدها إلا الاسم المجرور لفظا ومعنى أو لفظا فقط ، ولذا اعتنى النحاة بها وبوبوا لها في كتبهم وبينوا معانيها .

المضاف إليه :

المشهور بين النحاة أنه وظيفة المجرور بإضافة اسم إليه ، وأطلقه بعضهم على المجرور بالحرف أيضا[٥] ، وليس له حد عند أكثرهم اكتفاء بدلالة لفظه على معناه ، وبما يفصلونه في باب «الإضافة» من تفسيرها وبيان أقسامها .

الإضافة عندهم «اتصال آخر الاسم الأول بأول الاسم الثاني من غير فصل غالبا اتصالا يعقبه جر الثاني لفظا أو محلا»[٦] .

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٩ .

(٢) المقتضب ٤/ ١٣٦ .

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٧٢ .

(٤) السابق ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣ .

(٥) المصادر السابقة ، وشرح الكافية ١/ ٢٧٢ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٢٩ .

وقيل : هي «إسناد اسم إلى ما أُقيم مَقامَ تنوينه أو نونه التالية للإعراب»[1] أو «نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر»[2] .

تؤكد مثل هذه التعريفات أن الإضافة لا تتحقق في مفرد بل في مركب من اسمين ، لكنه غير مفيد لأنه يدل على معنى لا يحسن السكوت عليه .

يتألف المركب الإضافي من اسمين أولهما المضاف والآخر المضاف إليه .

وقد عرّف ابن مالك المضاف بقوله : «هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له»[3] .

وعرّف ابن الحاجب المضاف إليه بقوله : هو « ما ينسب إليه اسم قبله بواسطة حرف جر مراد »[4] .

يؤخذ من هذين الحدين أن قرائن المضاف إليه هي أنه :

١ ـ اسم (حقيقة أو حكما) (بنية)

٢ ـ منسوب إليه اسم قبله (معنى ، بنية ، رتبة ، تضام)

٣ ـ بواسطة حرف جر مراد (معنى)

أول القرائن الموصلة إلى هذه الوظيفة هي «التضام» بين اسمين فالمضاف إليه ملازم دائمًا للمضاف ، يليها المعنى الذي يحدد شكل التضام على أنه نسبة المضاف إلى المضاف إليه بواسطة أداة هي حرف الجر المقدر[5] .

ويتحقق معنى النسبة بقرائن لفظية أهمها : البنية والرتبة .

أما البنية فتتمثل في أن المضاف لا يكون إلا اسما[6] نكرة[7] ، محذوفا منه التنوين أو ما يقوم مقامه غيرَ مقترن بأل .

---

(١) شرح اللمحة ٢/ ٢٦٨ .

(٢) الهمع ٤/ ٢٦٤ .

(٣) التسهيل ١٥٥ .

(٤) شرح الوافية ٢٤٨ .

(٥) هذا في الإضافة المعنوية ، أما اللفظية فلا يحسن تقدير حرف الجر فيها . انظر شرح الكافية ١/ ٢٧٢ .

(٦) كشف المشكل في النحو ١/ ٥٨٦ ، وحاشية يس بهامش شرح التصريح ٢/ ٢٤ .

(٧) المقتصد ٢/ ٨٧٢ ، شرح المفصل ٢/ ١٢١ .

وحـذف التنـوين منه قرينة دالة على إرادة معنى الإضافة ، أي الاتصال والنسبة وتوقع المضاف إليه بعده إن لم تقترن به أل ، ذلك أن التنوين أصل في الاسم المعرب ولا يحذف إلا إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف أو معرفة بأل أو مضافا وإذا انتفى الأولان تعين الثالث .

كما يعد اقتران أل بالاسم قرينة مانعة من تنوينه ومن إرادة معنى الإضافة الحقيقية .
والمضاف إليه يكون اسما صريحا نكرة ومعرفة ومصدراً مؤولا وجملة .
وأما الرتبة فتقضي أن يكون المضاف إليه أبداً بعد المضاف بلا فصل غالبا .
بهذه القرائن مجتمعة (التضام والمعنى والبنية والرتبة) يتحدد المضاف إليه .

قرائـن المجـرورات

الوظيفـة	التعريـف	القرائن المميزة	القرائن المساعدة
المجرور بالحرف	اسم مسبوق بحرف جر	١ ـ اسم (بنية) ٢ ـ حرف جر (أداة + تضام)	ـ الرتبة
المضاف إليه	ماينسب إليه اسم قبله بواسطة حرف جر مراد	١ ـ منسوب إليه (معنى) ٢ ـ اسم مثله (تضام)	ـ الرتبة ـ البنية (المضاف اسم بلا تنوين ، المضاف اليه (مفرد ، مصـدر مؤول ، جملة)

التوابـــع

التابـــع :

لم يحده جمهور النحويين لأنه محصور بالعد[1] .
وقيل في حده : «كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة»[2] .
وقيل : هو «المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر» [3] .

يؤخذ من هذين الحدين أن التابع :

١ ـ ثـان	(تضام ، رتبة)
٢ ـ بإعراب سابقه	(مطابقة ، رتبة)
٣ ـ من جهة واحدة	(مطابقة)
٤ ـ غير خبر	(معنى)

أهم سمات التابع أنه مقترن دائمًا بسابق له يسمى اصطلاحا «المتبوع» ، ولا يمكن أن يوجد تابع بلا متبوع ، ويتميز التابع أيضاً بأنه موافق لمتبوعه في الحالة الإعرابية بحيث يتغير إعرابه بتغير إعراب المتبوع ، وهو مع هذه الموافقة غير خبر .

وتبعية التابع للمتبوع على صور[4] تحدد أنواعه : بواسطة حرف فهو «عطف النسق أو بلا واسطة : على نية تكرار العامل فهو «البدل» ، أو ليس على نية تكرار العامل : بألفاظ محصورة فهو «التوكيد» ، أو بغير ألفاظ محصورة ؛ مشتق فهو النعت، أو جامد فهو «عطف البيان» . وفيما يلي تخطيط لما سبق :

---

(١) التذييل ٤/ ١٠١ أ ، الهمع ٥/ ١٦٥ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٢٩٨ .
(٣) توضيح المقاصد ٣/ ١٣٠ .
(٤) التذييل ٤/ ١٠١ ب ، شرح التصريح ٢/ ١٠٨ ، الهمع ٥/ ١٦٥ .

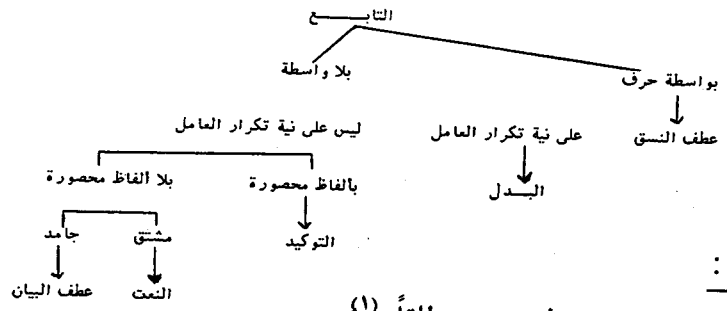

النعـــت :

« تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً »[1] .

وقيل : « التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا »[2] .

وقيل : « التابع الموضح لمتبوعه والمخصص له بكونه دالا على معنى في المتبوع أو متعلقه»[3] .

أهم سمات النعت أنه :

١ ـ تابـــــع (تضام ، رتبة ، مطابقة)

٢ ـ مشتق (بنية)

٣ ـ يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه (معنى)

٤ ـ مطلقا (بلا قيد) (معنى)

٥ ـ لتوضيحه أو تخصيصه (معنى)

الوظيفة الأساسية للنعت أن يوضح متبوعه ويخصصه[4] ببيان معنى فيه أو في متعلقه وهذا البيان إنما يكون باسم مشتق أو مؤول به لأن الجامد لا دلالة له بوضعه على معنى منسوب إلى غيره . ودلالة المشتق تلك مطلقة غير مقيدة بعامل دون آخر . فإذا قلت مثلا : سلمت على رجلٍ عالِم فـ «عالم» خصصت «رجل» بأحد معانيه وهو «العلم»، وهذا المعنى حاصل له مطلقاً نحو هذا رجلٌ عالم ، أكرمت رجلاً عالماً ، فـ (عالم) في كل الحالات تابع أي ملازم لاسم قبله ، مطابق له في إعرابه وتنكيره . ولذا يعرب «نعتا» .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٠١ .

(٢) التسهيل ١٦٧ .

(٣) شرح ابن الناظم ٤٩٠ .

(٤) إذا استغنى المتبوع عن التوضيح أو التخصيص جاء النعت لأغراض أخرى كالمدح والذم والترحم والتوكيد والإبهام والتعميم والتفصيل . راجع شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/ ٧٤٧ ، شرح ابن الناظم ٤٩١ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٣٣ .

بهذه السمات (المعنى ـ البنية ـ التضام ـ الرتبة ـ المطابقة) يعرف النعت . ويتميز عن غيره من التوابع بقرينتين أساسيتين هما (المعنى ـ البنية) فليس شيء من التوابع يدل على معنى في متبوعه إلا النعت ، ولا تابعَ مقصودَ بالاشتقاق إلا هو .

التوكيـــد :

التوكيد على قسمين : معنوي ولفظي . وقد ذهب بعض النحاة إلى جمعهما في تعريف واحد ، في حين ذهب آخرون إلى حد كل منهما على حدة .

قال ابن الحاجب في حده : « تابع يقرر أمر متبوعه في النسبة والشمول» [1] .
وقال ابن مالك : « تابع يعتضد به كون المتبوع على ظاهره »[1] .
فهذان الحدان يعمان التوكيد بنوعيه .

وقيل المعنوي هو : « التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص»[2]
واللفظي هو : « إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى»[3] .

يفهم من هذه الحدود أن سمات التوكيد هي :

١ ـ تابـــع	(تضام ، رتبة ، مطابقة)
٢ ـ يُمَكّن معنى متبوعـه	(معنى)
٣ ـ بإعادة اللفظ أو بمرادفه	(بنية)

المعنى والبنية والتبعية قرائن مهمة في التعرف على التوكيد ، ذلك أن المتكلم يظن أحيانا أن السامع غافل عنه ، أو يظن به الغلط ، أو استعمال المجاز[4] ، ولذا يورد المتكلم في كلامه ما يدفع به تلك الأمور عنه ، فيعلم السامع أن اللفظ على ظاهره ويتمكن معناه في نفسه .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٢٨ . وانظر شرح شذور الذهب ٤٢٨ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٩ .
(٣) التسهيل ١٦٤ ، ١٦٦ . وانظر شرح ابن الناظم ٥٠١ ، ٥٠٩ .
(٤) شرح الكافية ١/ ٣٢٨ .

وسيلة المتكلم إلى ذلك أن يستعمل ألفاظا معلومة عند العرب لا يعدل عنها إلى غيرها ، وهي ألفاظ التوكيد المعنوي[1] ، أو يكرر اللفظ بعينه أو بمرادفه وهذا هو التوكيد اللفظي .

وكل هذه الألفاظ مرتبطة بالمتبوع ، متأخرة عنه ، موافقة له في الحالة الإعرابية .

البدل :

هو «تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه» [2] .
وقيل : « تابع مقصود بالحكم بلا واسطة » [3] .

أهم قرائن البدل أنه :

١ ـ تابع	(تضام ، رتبة ، مطابقة)
٢ ـ مقصود بالحكم	(معنى)
٣ ـ بلا واسطة	(معنى)

التضام والمعنى قرينتان مهمتان في تحديد هذه الوظيفة ، أما التضام فلأن البدل مسبوق بمبدل منه دائمًا ، وأما المعنى فلأن البدل هو المقصود بالحكم دون المبدل منه ، وهذا يعني أن النسبة قد صرفت عن المبدل منه إلى البدل ، وكأن المتكلم حين ذكر المبدل منه ظن أن السامع قد يحمله على ما فيه من عموم أو ما وقع فيه من غلط ، فجاء بلفظ آخر أخص في دلالته وهو مراده حقيقة وهو «البدل» . وبهذا المعنى تميز البدل من النعت والتوكيد وعطف البيان «لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها»[3] .

ومما يميز البدل أيضا أنه يؤدي ذلك المعنى بلا واسطة بينه وبين المبدل منه ، وبهذا خرج عطف النسق والمعطوف ببل في نحو : نجحَ خالدٌ بل سعيدٌ «لأن كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة»[4]

---

(١) وهي النفس ، والعين ، وكل ، وجميع ، وعامة ، وكلا ، وكلتا . الهمع ٥/ ١٩٧ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٣٣٧ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٦ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٩٩ .
(٤) شرح ابن عقبل ٢/ ١٩٣ .

عطف البيان :

« تابع غير صفة يوضح متبوعه »[1] .

وقيل : «جريان اسمٍ جامدٍ معرفةٍ على اسم دونه في الشهرة أو مثله يبينه كما يبينه النعت ولا يشترط فيه أن يكون مشتقا ولا في حكمه ، وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام إذا جرت على الكُنى وفي الألقاب إذا جرت على الكُنى»[2] .

وقيل : التابع الموضح والمخصص متبوعه غير مقصود بالنسبة ولا مشتقا ولا مؤولا بمشتق»[3] .

أهم قرائن هذه الوظيفة :

١ ـ تابع	(تضام ، رتبة ، مطابقة)
٢ ـ غير صفة (اسم جامد معرفة)	(بنية)
٣ ـ يوضح متبوعه	(معنى)

تتضافر هذه القرائن لتوصل إلى «عطف البيان» ذلك أنّ الغرض هنا إيضاح المتبوع وإزالة الاشتراك الواقع فيه باستعمال اسم جامد معرفة بعده أشهر منه . قال ابن السراج : «وإنما سمي عطف بيان ولم يقل إنه نعت لأنه اسم غير مشتق من فعل ولا هو تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتا وسموه عطف بيان لأنه للبيان جيء به ، وهو مفرق بين الاسم الذي يجرى عليه وبين ما له مثل اسمه[4]» . ومن هنا نزله الزمخشري من متبوعه «منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها»[5] أي أنه أشهر من متبوعه عرفا واستعمالا .

وللبنية دور مهم في تحديد «عطف البيان » لأنه لا يكون إلا بالأسماء الجامدة ، المعرفة ، الظاهرة (عند البصريين)، وأكثر استعماله أن يكون علما ومتبوعه كنية نحو : قام أبو حَفْصٍ عُمَرُ ، أو يكون لقبا ومتبوعه كنية نحو : قام أبو حَفصٍ قُفّةُ ، أو يكون لقبا ومتبوعه علم مضاف نحو : قام عبد الله قُفّةُ[6] .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٤٣ .

(٢) المقرب ٢/ ٢٤٨ .

(٣) شرح ابن الناظم ٥١٤ .

(٤) الأصول ٢/ ٤٥ .

(٥) المفصل ١٢٢ . وانظر شرح المفصل ٣/ ٧١ .

(٦) إصلاح الخلل ٦٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٧ ، المقرب ١/ ٢٤٨ .

وأكثر ما يلتبس عطف البيان بالبدل حتى قال الرضي : « وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل . . »[1] . يفهم من هذا أنه لا توجد قرائن فارقة بينهما لا لفظا ولا معنى .

وقال غيره : « كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل»[2] ، ومعنى هذا اختفاء القرائن اللفظية الفارقة بينهما ولم يبق سوى المعنى وهو أمر يصعب على المخاطب إدراكه من غير تصريح المتكلم به .

ومع هذا التداخل بين الوظيفتين أشار النحاة إلى وجود فرق جوهري بينهما وهو «أن عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم الأول ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول»[3] أي أن عطف البيان ليس مقصوداً أن يحل محل متبوعه بل هو مبين وموضح له ، أما البدل فعلى تقدير أن يحل محل المبدل منه أو على نية تكرار العامل فالكلام مع عطف البيان جملة واحدة ، أما مع البدل فجملتان[4] . ومن هنا قالوا : متى امتنع أن يحل التابع محل المتبوع فالتابع عطف بيان ولا يجوز البدل، وإذا لم يمتنع فالوجهان جائزان كما في نحو جاءني زيدٌ أخوك .

ينفرد عطف البيان في مثل[5] : يا زيدُ الحارثُ ، فـ «الحارث» عطف بيان وليس بدلا لأنه لو حل محل المنادى لاقترن حرف النداء بما فيه أل وهو غير جائز .

وينفرد أيضاً في نحو : يا أخانا زيدا ، إذ لا يصح كون «زيدا» بدلا ، لأنه إذا حل محل المنادى صار مبنيا على الضم لأنه علم مفرد .

وينفرد أيضا في نحو قول المرار الفقعسي :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ تَرقُبه وُقوعا[6] .

فبشر عطف بيان لـ (البكري) ، ولا يجوز كونه بدلا إذ يلزم منه إضافة الصفة المفردة المعرفة

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٣٧ .

(٢) شرح القطر ٢٩٨ .

(٣) الأصول ٢/ ٤٦ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٧٢ ، المغني ٥٩٧ .

(٥) الأصول ٢/ ٤٦ ، إصلاح الخلل ٦٨ ، شرح الشذور ٤٣٦ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٥٠ .

(٦) من الوافر ، للمرار الفقعسي في الكتاب ١/ ١٨٢ ، والمفصل ١٢٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٧٣ ، والخزانة ٤/ ٢٨٤ ، ٥/ ١٨٣ ، ٢٢٥ وبلا نسبة في الأصول ١/ ١٣٥ ، شرح الشذور ٤٣٦ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٥١ .

بأل إلى اسم مجرد منها وهو غير جائز نحو (أنا ابنُ التاركِ بِشرٍ) .

قال ابن السيد البطليوسي : ومن أجل هذه المواضع احتيج إلى عطف البيان[1] .

عطف النسق :

«تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة[2]» .

يوضح هذا الحد أهم سمات المعطوف عطف النسق وهي أنه :

١ ـ تابـع (تضام ، رتبة ، مطابقة)
٢ ـ مقصود بالنسبة مع متبوعه (معنى)
٣ ـ يتوسط بينهما أحد (حروف العطف) (أداة)

التبعية والأداة قرينتان واضحتان في تحديد هذه الوظيفة النحوية ، فالتبعية تميزه عن غيره من الوظائف ، والأداة تميزه من التوابع .

---

(١) إصلاح الخلل ٦٧ ، ٦٨ .
انظر : الهمع ٥/ ١٩٣ ـ ١٩٦ . المغني ٥٩٣

(٢) الايضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٤ ، شرح الكافية ١/ ٣١٨ ، شرح ابن الناظم ٥١٩ ، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٣ .

التوابـــــع

الوظيفـة	التعريـــــف	القرائن المميزة
النعـت	تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقـا	١ ـ التبعية (تضام، رتبة، مطابقة) ٢ ـ البنية (مشتق) ٣ ـ المعنى (الدلالة على معنى المتبوع)
التوكيد	تابع يقرر أمر متبوعه في النسبة والشمول	١ ـ التبعية ٢ ـ المعنى (تقرير المتبوع) ٣ ـ البنية (ألفاظ مخصوصة ـ أو إعادة اللفظ نفسـه)
البـدل	تابع مقصود بالحكم بلا واسطة	١ ـ التبعية ٢ ـ البنية (الجمود) ٣ ـ المعنى (مقصود بالحكم بلا واسطة).
عطف البيان	تابع غير صفة يوضح متبوعه	١ ـ التبعية ٢ ـ البنية (اسم معرفة جامد) ٣ ـ المعنى (توضيح المتبوع)
عطف النسق	تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه حرف عطف	١ ـ التبعية ٢ ـ الأداة (حرف عطف) ٣ ـ المعنى (مقصود بالنسبة مع متبوعه).

القرائن ودورها في التمييز بين الوظائف النحوية

اتضـح من التحليـل السابق للحدود أهميتها الكبرى في الكشف عن ماهية الوظيفة النحوية وتمييزها من غيرها بما تتضمنه من سمات عامة مشتركة وأخرى خاصة بالمحدود ، وأن لكل وظيفة نحوية مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية تعين على الوصول إليها في التركيب . ويأتي الآن السؤال عن التمييز بين الوظائف كيف يحدث ؟

يتم التمييز بينها من جهتين : المعنى واللفظ .

الفروق المعنوية تكمن في المعاني الخاصة ، فلكل وظيفة نحوية معنى خاص بها لا يشاركها فيه غيرها ، وهو السمة الفاصلة (القيمة الخلافية) بينها وبين غيرها من الوظائف ، أي أن لقرينة المعنى النحوي الوظيفي دورا مهما جدا في تمييز الوظيفة وتحديدها ، وفيما يلي جدول بأهم الوظائف ومعانيها الأساسية :

القرائن ودورها في التمييز بين الوظائف النحوية

الوظيفة	المعنى الخاص
الفاعل	بيان من فعل الفعل (المسند إليه)
نائب الفاعل	بيان ما يقوم مقام الفاعل
المبتدأ	بيان ما ابتدىء به ليخبر عنه
الخبر	بيان ماحكم به على المبتدأ
اسم كان وأخواتها	بيان المحكوم به على اسمها مقيدا بمعانيها
اسم كاد وأخواتها	
اسم الحروف المشبهة بليس	
خبر إن وأخواتها	بيان المحكوم عليه بخبرها مقيدا بمعانيها
خبر لا النافية للجنس	
المفعول المطلق	توكيد الفعل، بيان نوعه، أو عدد مراته
المفعول به	بيان من وقع عليه فعل الفاعل
المفعول له	بيان سبب وقوع الفعل
المفعول معه	بيان مَن فُعل معه الفعل (مصاحبة الفاعل)
المفعول فيه	بيان زمان أو مكان حدوث الفعل
الحال	بيان هيئة الفاعل أو المفعول
التمييز	تفسير المبهم مفردا أو جملة
المستثنى	مخالفة حكم المستثنى منه
خبر كان وأخواتها	بيان المحكوم به على اسمها، مقيدا بمعانيها
خبر كاد وأخواتها	
خبر الحروف المشبهة بليس	
اسم إن وأخواتها	بيان المحكوم عليه بخبرها مقيدا بمعانيها
اسم لا النافية للجنس	
الاسم المجرور	إيصال معنى الفعل إلى الاسم بواسطة حرف الجر (منسوب إليه معنى الفعل بواسطة حرف الجر)
المضاف إليه	منسوب إليه المضاف
النعت	الدلالة على معنى في متبوعه مطلقا
التوكيد	تقرير أمر المتبوع في النسبة والشمول
البدل	مقصود بالحكم دون متبوعه بلا واسطة
عطف البيان	توضيح المتبوع بما هو أشهر منه
عطف النسق	مقصود بالنسبة مع متبوعه بواسطة حرف معين.

أما الفروق اللفظية فتتمثل فيما تطلبه كل وظيفة من صفات لفظية معينة في الكلمة التي تؤديها من حيث البنية أو الأداة أو الرتبة أو التضام أو المطابقة .

أ ـ البنية :

تشترك الوظائف كلها في جنس البنية وهو «الاسم» لكنها تختلف في نوع البنية الذي يمثلها ، ذلك أن البنية على أنواع : مفردة (اسم صريح) أو مؤولة بالمفرد (مصدر مؤول ـ جملة) أو متعلقة بمفرد (شبه جملة)، وليست الوظائف سواء في قبول هذه الأنواع بل تختلف فيما بينها اختلافا يميز بينها ، بل إن بعض الوظائف تضع قيودا صارمة على البنية فتحصرها في شكل معين (مفرد) ، (مشتق) ، (جامد) ، (نكرة) ، (معرفة) . وتعد هذه القيود قرائن بنيوية تميز بين الوظائف .

وإلى جانب هذه القيود في البنية الخاصة بالوظيفة ، توجد في التراكيب أبنية تساعد في التعرف على الوظيفة النحوية دون أن تؤديها ، فبنية الفعل التام الأصلية قرينة مميزة للفاعل ، وبنية الفعل التام المحولة عن أصلها قرينة على نائب الفاعل ، وبنية الفعل المتعدي قرينة على المفعول به وبنية الفعل الناقص قرينة على اسمه وخبره ، بل إن بنية الفعل توحي أحيانا بمتعلقاته لأنه متعلق بها لفظا أو معنى ، فيكون وجوده قرينة على اسم «قد فُعِل ، أو فُعِل به ، أو فُعِل فيه ، أو فُعِل لأجله ، أو فُعِل معه»[1] .

ب ـ الأداة :

وهي تميز الوظائف التي تؤدى بواسطتها ، فحرف الجر قرينة على الاسم المجرور ، والحروف الناسخة قرينة على اسمها وخبرها ، وواو المعية قرينة على المفعول معه ، وحرف العطف قرينة على المعطوف ، وإلا الاستثنائية قرينة على المستثنى .

ج ـ الرتبة :

لكل وظيفة رتبة تحدد موقع الكلمة التي تؤديها في التركيب ، لكنها تختلف فيما يقتضيه المعنى الوظيفي من حفظ الرتبة أو عدم حفظها .

ويعد حفظ الرتبة قرينة مميزة لبعض الوظائف ، فالفاعل ونائب الفاعل بعد الفعل ، والمفعول معه بعد واو المعية ، والمستثنى بعد إلا ، والمجرور بعد حرف الجر ، والمضاف إليه بعد المضاف والتابع بعد المتبوع ، وأسماء النواسخ لا تتقدم عليها .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٢٤ .

د ـ التضـــام :

تحتـاج كل وظيفة إلى نوع من التضام يحقق المعنى المراد منها لكنها تختلف في خصوصية العنـاصر المتضامة ، ويصبح التضام قرينة مميزة للوظيفة بتحديده التلازم بين العناصر التي بها يكتمل معناها ، كالتلازم بين الفعل ومرفوعه ، والخبر والمبتدإ ، والناسخ واسمه وخبره ، وحرف الجـر ومجـروره ، والمضـاف والمضاف إليه ، والتابع ومتبوعه ، والمستثنى وإلا والمستثنى منه ، والتمييز والمميَّز .

هـ ـ المطابقة :

وهي تميز الوظائف التي تحتاج إلى نوع من المطابقة اللفظية أو المعنوية بين الكلمة التي تؤديها وأحد العناصر في التركيب ، كالذي بين المفعول المطلق وفعله من اشتراك في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط والذي بين المفعول له وفعله من اشتراك في الزمان والفاعل ، وكالمطابقة في الإعراب بين التابع والمتبوع .

هكذا تتميز الوظائف بالمعنى النحوي أولا ثم بقيود في البنية الحاملة لذلك المعنى ثم بما تفرضه من قيود على الرتبة أو التضام أو المطابقة أو الأداة .

ولما كان المعنى النحوي دقيقا وخفيا ، صار من اللازم الاستعانة بما يحمله السياق من قرائن متعلقة بألفاظه ، وأهمها البنية ، فهي المدخل إلى تحديد الوظيفة ، لأن المبنى هو الناقل للمعنى ، ثم تأتي القرائن الأخرى (الرتبة ـ التضام ـ الأداة ـ المطابقة) وتكون قيودها صفات لتلك البنية ، أي أن المعنى النحوي ينقل إلينا في التركيب من خلال بنية ذات سمات محددة . أما الحكم الإعرابي فمتأخر عن معرفة الوظيفة ، لأن المطلوب الأول تحديد وظيفة الكلمة ثم تضبط بما يناسبها من علامات الإعراب .

المصادر والمراجع

١ ـ الأزهري (خالد بن عبد الله ت ٩٠٥ هـ) .
شرح التصريح على التوضيح ـ دار إحياء الكتب العربية . القاهرة ١٣١٢ هـ .
٢ ـ الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد ت ٩٢٩ هـ)
. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ١٩٧٠ م .
٣ ـ ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧ هـ)
أسرار العربية . تحقيق محمد بهجة البيطار . مطبعة الترقي ـ دمشق ١٩٥٧ م .
٤ ـ الأهدل (محمد بن أحمد بن عبد الباري) ت ١٢٩٨ هـ) .
الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة . د.ت .
٥ ـ ابن برهان (أبو القاسم عبد الواحد بن علي ت ٤٥٦ هـ)
شرح اللّمع . جزآن . تحقيق د. فائز فارس . المجلس الوطني للثقافة ـ الكويت ـ ١٩٨٤ م .
٦ ـ البغدادي (عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣ هـ)
خزانة الأدب . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة .
٧ ـ تمام حسان (دكتور)
ـ القرائن النحوية بحث منشور بمجلة اللسان العربي مج ١١ ج ١ ـ الرباط ـ ١٩٧٤ م .
ـ اللغة العربية معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة ـ القاهرة ـ ١٩٧٣ م .
٨ ـ الجامي (نور الدين عبد الرحمن ت ٨٩٨ هـ)
الفوائد الضيائية . تحقيق د. أسامة الرفاعي . مطبعة وزارة الأوقاف ـ العراق ـ ١٩٨٣م .
٩ ـ الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ت ٤٧١ هـ)
المقتصد في شرح الإيضاح . تحقيق د. كاظم المرجان . وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق ١٩٨٢م .
١٠ ـ ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢ هـ)
اللمع في العربية . تحقيق د. حسين محمد شرف ـ عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٧٩ .
١١ ـ ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦ هـ)
ـ الإيضاح في شرح المفصل . تحقيق د. موسى بناي العليلي . مطبعة العاني . بغداد ـ ١٩٨٣ م .
ـ الأمالي النحوية . تحقيق هادي حسن حمود . دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٨٥م .
ـ شرح الوافية . تحقيق د. موسى العليلي . مطبعة النجف الأشرف . العراق ١٩٨٠م .
١٢ ـ الحيدرة (علي بن سليمان ت ٥٩٩ هـ)
كشف المشكل في النحو . تحقيق د. هادي مطر . مطبعة الإرشاد . بغداد ١٩٨٤ م .
١٣ ـ أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف ت ٧٥٤ هـ)
التذييل والتكميل في شرح التسهيل . مصورة بمكتبتي عن مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٠١٦ هـ ، ٦٢ نحو .
١٤ ـ الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ت ٦٨٦ هـ)
شرح الكافية . دار الكتب العلمية . بيروت ١٩٨٢ م .
١٥ ـ الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ت ٣٣٧ هـ)
الجمل تحقيق د. علي الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٩٨٤م .
١٦ ـ الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ)

المفصل صححه محمد النعساني ـ دار الجيل ـ بيروت ١٣٢٣ هـ
١٧ ـ ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت ٣١٦ هـ) .
الأصول . تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ م .
١٨ ـ السلسيلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى ت ٧٧٠ هـ)
شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق د. الشريف عبد الله علي البركاتي . المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ ١٩٨٦ م .
١٩ ـ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠ هـ)
الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون . الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٧م .
٢٠ ـ ابن السيد البطليوسي (عبد الله بن محمد ت ٥٢١ هـ)
إصلاح الخلل الواقع في الجمل تحقيق د. حمزة النشرتي . دار المريخ ، الرياض ١٩٧٩م .
٢١ ـ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ)
همع الهوامع تحقيق د. عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ م) .
٢٢ ـ الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد ت ٦٤٥ هـ)
التوطئة . تحقيق يوسف المطوع . دار التراث العربي . القاهرة ١٩٧٣ م .
٢٣ ـ ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد ت ٦٦٩ هـ)
ـ شرح الجمل (الشرح الكبير) . تحقيق د. صاحب أبو جناح . منشورات وزارة الأوقاف ـ الموصل ١٩٨٢ م .
ـ المقرب تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري . مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٩٧٢م .
٢٤ ـ ابن القواس (عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي ت ٦٩٦ هـ)
شرح ألفية ابن معطي . تحقيق علي الشوملي . مكتبة الخريجي . الرياض ١٩٨٥ م .
٢٥ ـ ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢ هـ)
ـ تسهيل الفوائد . تحقيق محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي ـ القاهرة ١٩٦٨م .
ـ شرح الكافية الشافية . تحقيق د. عبد المنعم هريدي . دار المأمون للتراث ١٩٨٢ م .
٢٦ ـ المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥ هـ)
المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة (١٣٨٦ هـ ـ ١٣٩٩ هـ) .
٢٧ ـ المرادي (حسن بن قاسم بن عبد الله ت ٧٤٩ هـ)
توضيح المقاصد . تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة ١٩٧٦ م .
٢٨ ـ ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد ت ٦٨٦ هـ)
شرح ألفية ابن مالك . تحقيق د. عبد الحميد السيد . دار الجيل . بيروت . د.ت .
٢٩ ـ ابن هشام (أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ت ٧٦١ هـ)
ـ أوضح المسالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة دار السعادة بمصر ١٩٦٧م .
ـ شرح اللمحة البدرية . تحقيق د. صلاح راوي . مطبعة حسان ـ القاهرة ١٩٨٥ م .
ـ شرح شذور الذهب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الثقافة . القاهرة .
ـ شرح قطر الندى . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية . القاهرة ١٩٦٣ م .
ـ المغني (مغني اللبيب) تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . دار الفكر . بيروت ١٩٧٩ م .
٣٠ ـ ابن يعيش ((موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ت ٦٤٣ هـ)
شرح المفصل تعليق مشيخة من الأزهر الشريف . دار المطبعة المنيرية . القاهرة . (د.ت).